



2023/0057405/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف



Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 10 May 2023, transmitting the call for inputs of the Special Rapporteur on the right to development.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above-mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest considerations.

Geneva, 4th July 2023



OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: registry@ohchr.org/hrc-sr-development@un.org/antoanela.pavlova@un.org
E.E. 163889/23



TÉLÉCOPIE · FACSIMILE TRANSMISSION

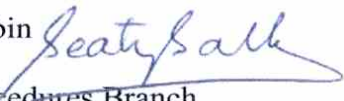
DATE: 10 May 2023

A/TO: All Permanent Missions to the United Nations Office and other international organizations in Geneva

FAX:

TEL:

E-MAIL:

DE/FROM: Beatriz Balbin 
Chief
Special Procedures Branch

FAX: +41 22 917 90 06

TEL: +41 22 917 93 31

E-MAIL: hrc-sr-development@un.org

REF:

PAGES: 4 (Y COMPRIS CETTE PAGE/INCLUDING THIS PAGE)

COPIES:

OBJET/SUBJECT: **Letter from the Special Rapporteur on the right to development**

Please find attached a letter from the Special Rapporteur on the right to development, Mr. Surya Deva, concerning a call for information for two thematic reports of 2023.



PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Mandate of the Special Rapporteur on the right to development

REFERENCE:

10 May 2023

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as the United Nations Special Rapporteur on the right to development, pursuant to Human Rights Council Resolutions 33/14 and 51/7. I was appointed to this mandate by the Human Rights Council during its 52nd session and I have started my mandate on 1 May 2023.

In 2023, I will be presenting to the Human Rights Council my report outlining my vision for the future in “reinvigorating the right to development” and to the General Assembly my report on “the role of business in realizing the right to development” in the context of the 2030 Agenda for Sustainable Development and other relevant international human rights instruments.

Accordingly, I seek to collect information regarding the focus of these two thematic reports as well as possible priorities for the work of the mandate during the next three years and good practices or challenges in implementing the right to development.

You are herewith kindly requested to send your submissions to hrc-sr-development@un.org by 9 June 2023 in English, French, Spanish or Russian. I am attaching the call for information for ease of reference.

Should you have any questions in the meantime, please contact Ms. Antoanela Pavlova, Human Rights Officer supporting my mandate at the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva (+41 22 917 93 31, antoanela.pavlova@un.org or hrc-sr-development@un.org).

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Surya Deva".

Surya Deva
Special Rapporteur on the right to development

إفادة عن وارد 1420/2023- طلب تقديم معلومات لتفريدي المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية للعام 2023م

ما يخص قسم التنمية الاجتماعية

الإجابات التي تخص جهاز التخطيط والاحصاء	المسؤال
<p>عكس تقرير التنمية البشرية الرابع الذي اصدرته دولة قطر " احتضان رؤية قطر الوطنية 2030: الحق في التنمية"، الالتزام بتعميق الإجماع الوطني والدولي على أن التنمية تستلزم ما هو أكثر من مجرد السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي. فضلاً عن تأكيد الهوية الوطنية والثقافة والتراث والقيم الإسلامية، يجب أن تعزز التنمية البشرية الوطنية حقوق جميع الأفراد واحترامها وحمايتها.</p> <p>وبأني تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر ليركز على " الحق في التنمية" المستمد من "إعلان الحق في التنمية" الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1986 والذي جاء فيه أن "الحق في التنمية حق ثابت من حقوق الإنسان، يحق بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام والتمتع بتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تتحقق فيها كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل".</p> <p>ويوفر هذا الإعلان، بالإضافة إلى التزامات دولة قطر بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها، إطاراً يتيح للخبرات الدولية والدروس المستفادة مساعدة دولة قطر في جهودها الرامية لتحقيق التنمية التي توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.</p> <p>وقد تم تضمين العديد من المبادئ القائمة على الحقوق الأساسية في بنية التخطيط القانوني والمؤسسي والتنموي لدولة قطر، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجيات التنمية الوطنية الأولى والثانية.</p> <p>ويعزز تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع التزام دولة قطر بهذه المبادئ الأساسية. ويشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى مكاسب عديدة نجحت قطر في تحقيقها في مجال التنمية البشرية، خاصة لمواطنيها. كما يشير إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من تركيز الجهود.</p>	<p>أ- تقرير مجلس حقوق الانسان رؤية للمستقبل في تنشيط الحق في التنمية</p> <p>ماهي اهم الإنجازات التي تحققت لإعمال الحق في التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في العقد الماضي</p>
<p>● التحدي في معرفة مدى التقدم التي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية في قطر من منظور إعلان "الحق في التنمية" في العام 1986، ومن المنظور المواكب له؛ وهو النهج التنموي القائم على الحق في التنمية.</p>	<p>ماهي التحديات الرئيسية المتبقية في اعمال الحق في التنمية</p>

<ul style="list-style-type: none"> ● لم يتم تحديد التحديات والفرص الوطنية الرامية إلى تحقيق "الحق في التنمية" بشكل أكمل. ● لا يوجد جهاز مركزي مسؤول عن أعمال الحق في التنمية في دولة قطر 	
<p>تقوم الدولة حاليا بإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وحافظت على الالتزام بتضمين مبدئ الحق في التنمية في عملية التخطيط. وتم العمل على ادماج خطة اهداف التنمية 2030 في الاستراتيجية لتساهم في تحقيقها.</p>	<p>كيف يمكن تعميم وادماج الحق في التنمية في جداول الاعمال الأخرى ذات الصلة بما في ذلك خطة عام 2030</p>
<p>تقوم الدولة حاليا بإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وحافظت على الالتزام بتضمين مبدئ الحق في التنمية في عملية التخطيط. وفي القطاعات ذات الصلة تم الوصول الى فئات من افراد المجتمعات الضعيفة والمهمشة من خلال مؤسسات المجتمع المدني والالتقاء بهم وحوارهم عن التحديات واهم التوصيات. وتم ادراج مدخلاتهم ضمن استراتيجيات القطاعات ذات الصلة في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.</p>	<p>ماهي الخطوات التي اتخذت لإعمال الحق في التنمية للأفراد والمجتمعات الضعيفة والمهمشة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● رصد و معرفة مدى التقدم التي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية في قطر من منظور إعلان "الحق في التنمية" في العام 1986، ومن المنظور المواكب له؛ وهو النهج التنموي القائم على الحق في التنمية. ● تحديد التحديات والفرص الوطنية الرامية إلى تحقيق "الحق في التنمية" بشكل أكمل. ● تحديد جهاز مركزي مسؤول عن أعمال الحق في التنمية في دولة قطر 	<p>كيف يمكن تسخير دور الجهات الفعالة مثل وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات والمجتمع المدني ووسائل الاعلام</p>